

٢٥/٤٥ - مسألة جزر فرجن البريطانية

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة جزر فرجن البريطانية،

وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٢)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن البريطانية، بما فيها بوجه خاص قرار الجمعية العامة ١٩٥/٤٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيها يخص الإقليم،

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشالية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(١٧)،

وإذ تضع في اعتبارها السياسة المعلنة لحكومة المملكة المتحدة، الدولة القائمة بالإدارة، بأنها مازالت على استعداد للاستجابة على نحو موات لرغبة شعب الإقليم العرب عنها صراحة فيما يتعلق بمسألة الاستقلال^(١٨)،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً الإعلان الذي أصدرته حكومة الإقليم في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بأنها ستقدم تشريعاً لتنقيح القوانين الانتخابية في الإقليم لتنص على التسجيل المستمر للناخبين،

وإذ تدرك الظروف الخاصة للإقليم من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة القيام، على سبيل الأولوية، بتنويع اقتصاده وزيادة ترويجه بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي،

وإذ تعرب عن قلقها لاستمرار العمليات غير المشروعة التي يقوم بها صيادو السمك الأجانب وإذ تؤكد أن هذا الاستغلال بلا ضابط قد يستنزف الرصيد السمكي الحالي ويضر بالمحصول السمكي في المستقبل،

وإذ تلاحظ أن المغتربين مازالوا يشكلون جزءاً كبيراً من القوى العاملة الموظفة وأن ثمة حاجة ماسة إلى تدريب أهل الإقليم في الميادين التقنية والمهنية والإدارية والفنية، وإذ ترحب بإنشاء كلية جزر فرجن البريطانية، التي ستلبي احتياجات القطاعين العام والخاص في الإقليم،

الصدد، تؤكد من جديد أهمية تعزيز الوعي لدى شعب برمودا بالإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال؛

٦ - تؤكد من جديد اقتناعها القوي بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم يمكن أن يشكل عبء رئيسية في وجه تنفيذ الإعلان، وبأن المسؤولية تقع على الدولة القائمة بالإدارة لضمان ألا يؤدي وجود هذه القواعد والمنشآت إلى إعاقة ممارسة سكان الإقليم لحقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق؛

٧ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفادي إقحام برمودا في أية أعمال هجومية أو تدخل ضد دول أخرى، وعلى الالتزام التزاماً تاماً بمقاصد ومبادئ الميثاق والإعلان وقرارات ومقررات الجمعية العامة المتعلقة بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها؛

٨ - تحث أيضاً الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، اتخاذ التدابير الفعالة لصون وضمان حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية للإقليم والتصرف فيها، بما في ذلك الموارد البحرية، وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل؛

٩ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم وتوصي بمواصلة إعطاء الأولوية لتنويع اقتصاد الإقليم بغية توفير الأسس لتنمية اجتماعية واقتصادية سليمة؛

١٠ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات؛

١١ - تدعو الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم المساعدة تلبية للاحتياجات الإنمائية لبرمودا؛

١٢ - تعيد تأكيد أهمية إفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة تسهيل إفاد هذه البعثة في أقرب فرصة ممكنة؛

١٣ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة، بما في ذلك إمكان إفاد بعثة زائرة إلى برمودا في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين.

الجلسة العامة ٤٤

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

بحرية وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان ، وفي هذا الصدد ، تؤكد من جديد أهمية تعزيز الوعي لدى شعب الإقليم بالإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير ؛

٦ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تكتشف جهودها ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، لتوسيع قاعدة الإقليم الاقتصادية من خلال التنوع وأن تواصل زيادة مساعدتها للإقليم في إنعاش وتعمير الاقتصاد ؛

٧ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، تدابير فعالة لصون وضمان حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية للإقليم والتصرف فيها ، بما في ذلك الموارد البحرية ، وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل ؛

٨ - تكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اعتياد برنامج تدريبي للموارد البشرية ، بغية زيادة مشاركة السكان المحليين في عملية صنع القرار في جميع القطاعات وملء الوظائف الإدارية والتقنية بأشخاص محليين ؛

٩ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات ؛

١٠ - تكرر مناشدتها الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تيسير زيادة اشتراك جزر فرجن البريطانية في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛

١١ - تدعو الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية المعنية إلى تكثيف التدابير اللازمة للتعبيل بالتقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإقليم ؛

١٢ - تحث الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تقديم كل ما يلزم من مساعدة بغية إنعاش وتعمير الإقليم الذي دمره إعصار هوغو ؛

١٣ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .

وإذ تلاحظ مع القلق تعرض الإقليم لأنشطة الاتجار بالمخدرات والأنشطة المتصلة بذلك ،

وإذ ترحب بمساهمة الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فضلاً عن المنظمات الإقليمية في تنمية الإقليم ،

وإذ تلاحظ مواصلة اشتراك الإقليم في منظمات إقليمية وفي منظمات دولية أخرى ،

وإذ تلاحظ أيضاً الآثار القاسية التي أحدثتها إعصار هوغو في اقتصاد الإقليم ، لا سيما في هياكله الأساسية وقطاعي الزراعة والسياحة ، فضلاً عما تخض عن الإعصار من عواقب وخيمة بالنسبة لجهود التنوع الاقتصادي التي تبذلها الحكومة ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٦ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ،

١ - توافق على الفرع المتعلق بجزر فرجن البريطانية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٣) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣ - تكرر الإعراب عن الرأي القائل بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، ممارسة شعب الإقليم على وجه السرعة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن البريطانية ؛

٤ - تكرر تأكيد أن من مسؤولية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، أن تهنيء في الإقليم الظروف التي تمكن شعب جزر فرجن البريطانية من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ؛

٥ - تؤكد من جديد أن الأمر يرجع في النهاية إلى شعب جزر فرجن البريطانية في تقرير مركزه السياسي في المستقبل